5

الأحداث السياسية والعسكرية في أوغندا بين عامي 1945 – 1949

ماجد مزهر حسين
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص :
بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، تلاشت معها الامبراطوريات القديمة الكبرى وجاءت معها حق تقرير المصير والاستقلال والحرية والتخلص من السيطرة الاستعمارية ، وفي القارة الافريقية كانت هنالك تغييرات كبيرة وواضحة بشأن الاستعمار وطريقة التحرر منه وفي اوغندا برزت الحركات الوطنية بشكل كبير بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، واصبحت مناهضة بشكل واضح للاحتلال البريطاني ، لتكون البوابة الرئيسة للحركة الوطنية ، لغرض توحيد الجهود في اوغندا .
الكلمات المفتاحية : اوغندا – سياسية – عسكرية

Abstract
After the end of World War II, the great old empires vanished, and with them came the right to self-determination, independence, freedom, and freedom from colonial control. On the African continent, there were major and clear changes regarding colonialism and the method of liberation from it. In Uganda, national movements emerged greatly after the end of World War II, and became Clearly opposed to the British occupation, to be the main gateway to the national movement, for the purpose of unifying efforts in Uganda.

المقدمة

برزت الحركات الوطنية في الدول والمستعمرات التي كانت خاضعة لسيطرة بريطانيا بشكل كبير ومغاير بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، لاسيما ان بريطانيا قد اضعفتها تلك الحرب ، ولم تكن بتلك القوة التي كانت عليها قبل الحرب ، الامر الذي شجع الحركات الوطنية في معظم القارة الافريقية ومنها اوغندا الى مطالبة بريطانيا بتحقيق مطالب الشعب الاوغندي والمتمثلة في المشاركة بشكل اكبر في العمل السياسي ، فضلاً عن تحسين احواله المعيشية ، الامر الذي جعل الاوغنديون يقومون بانتفاضتين ضد الاحتلال البريطاني ، اما رد الادارة البريطانية في اوغندا على تلك الانتفاضات فأنها استعملت القوة في قمعها والقضاء عليها ، وفعلاً تمكنت من انهائها بشكل تام ، وعلى الرغم من انهاء تلك الانتفاضات الانها كانت حافزاً كبيراً للأوغنديين للمطالبة بالحقوق الوطنية والتخلص من الاحتلال البريطاني ، كما انها برزت الوعي الفكري والوطني والتحرري ونموه في اوغندا.

اعلنت الادارة البريطانية في محمية اوغندا ، في 2 نيسان 1944 ، عن رغبتها في الاستيلاء على اراضي مجاورة لكلية (مكاريري Makarere) [1] ، بهدف توسعتها ، فضلاً عن انشاء محطات لتجارب زراعة القطن ، بهدف تطوير زراعته واستعادت كميات انتاجه الوفيرة ، لاسيما ان الحرب العالمية الثانية اثرت وبشكل كثيرا على محصول القطن في اوغندا ، والذي يعد الممول الرئيس للمصانع البريطانية ، مما حدى بالإدارة البريطانية العمل وبقوة لغرض استعادت الانتاج ، واستدعت الاخيرة اصحاب الاراضي المجاورة لكلية مكاريري في 15 ايار 1944 [2] ، وطلب الحاكم العام في محمية اوغندا (السير شارل دودناس Al Sir charl dunandas) منهم بيع اراضيهم طوعاً او كرهاً ، واذا رفضوا سيتم مصادرتها بالقوة مؤكداً لهم الحاجة الماسة الى انشاء مشروع تعليمي على تلك الاراضي ، رد عليه اصحاب الاراضي ان القانون يتيح لهم حرية التصرف بأراضيهم بالرفض او الموافقة على التنازل عنها ، وحدثت ضجة كبيرة على المشروع وانقسم اصحاب الاراضي فيما بينهم فقسم رفض التنازل والقسم الاخر وافق على التنازل مع حصولهم على تعويضات [3] وقدم رئيس الوزراء الاوغندي (مارتن لوثر Martin Lothar) في 12 شباط 1945 طلباً الى المجلس الوطني الاوغندي بإصدار قانون يعطي للحكومة في الاستيلاء على الاراضي مقابل دفع تعويضات لهم ، لغرض توسعة كلية مكاريري ، واستغل خصوم الاخير الموضوع واحدثو ضجة كبيرة ضده ، وتحت التهديد الوعيد حصلت الادارة البريطانية على تلك الاراضي واعطت تعويضاً مالياً قدره (100 جنيه استرليني) على كل دونم الى اصحابها [4].

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تلاشت معها المفاهيم القديمة والامبراطوريات الكبرى ، وجاءت مفاهيم الاستقلال والحرية وحق تقرير المصير ، التي نادت بها الدول الكبرى ، كما شهدت الساحة الدولية تغييرات كبيرة تمثلت بصعود بعض الدول وافول البعض الاخر ، مما جعل امكانية التغير ممكنة ، لاسيما في الدول التي خضعت للاستعمار في قارة أفريقيا والتي نشأة فيها الارضية الخصبة لقبول تلك التغييرات [5] ، لاسيما ان عدداً كبيراً من الافارقة اشتركوا في جبهات القتال المختلفة وعاصروا وشاهدو ايضاً واختلطوا بمختلف الشعوب وتأثروا بها مما جعلهم تواقين لنقلها الى بلدانهم بعد عودتهم [6] ، كما طالبو بتطوير المفاهيم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدانهم ، فكان ذلك تشجيعاً لهم للقيام بالكفاح الوطني ، لغرض تحرير بلدانهم والتخلص من السيطرة الاستعمارية الاوروبية [7].

المحور الاول : انتفاضة عام 1945 :

بدأت بأضراب العمال في العاصمة (كامبالا Cambala) مطالبين بزيادة الاجور لمواجهة زيادة تكاليف المعيشة [8] ، والتي ارتفعت بعد الحرب العالمية الثانية ، وكانت هناك اسباب عدة لتلك الانتفاضة منها :

1- رغبة مقاطعة الباغندا بالمزيد من المشاركة في المجلس الوطني الاوغندي والمطالبة بتعيين اكبر عدد من النواب من المقاطعة

2- قامت بريطانيا بتحويل محمية اوغندا الى مزرعة للمحاصيل الزراعية اللازمة لقواتها العسكرية المشاركة في الحرب العالمية الثانية ، الامر الذي حرم كثيراً من الاوغنديين من تلك المحاصيل [9] .

3- كما اصدرت الادارة البريطانية قانون التجنيد الاجباري ، وكونت فرقة عسكرية اطلق عليها الفرقة الملكية الاوغندية ، والتي ضمت الاوغنديين فقط ، اذ اشتركت تلك الفرقة في الحرب العالمية الثانية الى جانب الجيش البريطاني ، كما ان بريطانيا استولت على غلات البلاد ومنتجاتها الغذائية لكي تمد قواتها العسكرية المشاركة في الحرب باحتياجاتها الغذائية ، الامر الذي ادى الى ارتفاع الاسعار وتفشي الغلاء .

4- انخفاض اجور العمال في جميع المصانع والمعامل في اوغندا ، كما رفض اصحاب تلك المصانع والمعامل زيادة اجور العمال ، وتسبب ذلك في ارتفاع تكاليف المعيشة .

5- حرمان الادارة البريطانية المثقفين الفلاحين والعمال والملاكين من المشاركة والتمثيل في المجلس الوطني .

6- قيام الادارة البريطانية بمصادرة ونقل قسم من ملكية الاراضي التي يملكها الكاباكا وزعماء القبائل ، اذ تم نقلها الى البريطانيين والهنود ، الامر الذي اثار حفيظة الكاباكا وزعماء القبائل .

7-المطالبة بأستقالة وزير المالية (سا را كولوبيا Sara Colopia) والذي لم يغفر له الاوغندي نتيجة الدور الذي اداه ، في حادثة زواج الملكة الام (الناماسولي Al-Namasoli) [10].

تلك الاسباب دفعت الشعب الاوغندي للقيام بانتفاضة ضد السلطات الحاكمة ، اذ قامت الجماهير الاوغندية في 20 كانون الاول 1945 ، بمحاصرة وزير المالية كولوبيا في اثناء محاولته الوصول الى مقر الحكومة ، وطالبوه بالاستقالة فوراً ، وهددو بقتله اذا لم يقدم استقالته [11] .

فأضطر الاخير بأرسال كتاب الاستقالة الى الملك (موتيسا الثاني Motisa II) [12] ، فوافق الاخير على تلك الاستقالة ، فكانت تلك الاستقالة اولى خطوات النجاح التي حققتها الجماهير الاوغندية ، كما انها كانت ضربة الى الادارة البريطانية والتي كانت تعد كولوبيا واحداً من اهم المؤيدين لها في ادارة محمية اوغندا [13] ، كما خرجت مظاهرات جماهيرية اخرى في مدن (عنتبا Antaba) و(كامبالا Cambala) و (جنجا Ginga) طالبت بزيادة اجور العمل وتخفيض الاسعار ، تحولت تلك المظاهرات الى اضراب عام شل معظم الحركة العامة في تلك المدن ، الامر الذي سبب الفوضى والاضطرابات في تلك المدن [14].

كان رد فعل الادارة البريطانية على تلك الانتفاضة عنيفاً ، اذ لجأت الى استدعاء قوات عسكرية من (كينيا Kinia) [15] ، المجاورة وكذلك من (الهند India) ، كما نقلت وحدات من الجيش الى العاصمة كامبالا ، التي كانت المسرح الرئيس للمظاهرات وحشدت تلك القوات ، لغرض انهاء تلك الانتفاضة ووضع حد لها قبل

ان تتوسع في المقاطعات والمدن الاوغندية الاخرى [16] ، استخدمت الادارة البريطانية القوة لقمع المتظاهرين ، اذ تم قتل عدداً كبيراً منهم والقي القبض على الكثير منهم ، وقامت الادارة البريطانية بنفي عدداً من زعماء المظاهرات خارج اوغندا وتم انهائها بالقوة [17] .

حاولت الادارة البريطانية في محمية اوغندا تبرير قتل المتظاهرين واعتقال ونفي البعض الاخر ، اذ اعلنت ان ما حدث من قتل الاوغنديين عبر اطلاق الرصاص خلال الاضطرابات التي حدثت بحجة عدم اعلامها بوعد تلك التظاهرات ومكانها لذلك اضطرت قوات الجيش والشرطة الى اطلاق النار الايقاف تلك التظاهرات والاضطرابات، لغرض الحفاظ على الامن والممتلكات العامة [18].

شكلت الحكومة البريطانية بعد ذلك لجنة تحقيقية لدراسة وبحث الاسباب التي ادت الى قيام تظاهرات واضرابات في محمية اوغندا [19] ، ترأس تلك اللجنة (السير جون هول Sir Jhon Hall) [20] ، الحاكم العام في محمية اوغندا ، ومعه عدداً من السياسيين البريطانيين العاملين في محمية اوغندا ، وبينت اللجنة ان اسباب المظاهرات والاضرابات يعود الى :

1- حالة عدم رضا الفلاحين الاوغنديين من التمثيل في المجلس الوطني
2- ان فئة المثقفين والمتعلمين يفتقرون الى الوظائف والاعمال التي تناسب مؤهلاتهم العلمية .
3- فضلاً عن ارتفاع الاسعار المعيشية يقابله انخفاض في اجور العمال في المصانع والمعامل ، وزيادة الضرائب المفروضة على المواطنين [21].

وبعد ان بينت اللجنة التي شكلتها الحكومة البريطانية اسباب الانتفاضة اوصت عدت توصيات وهي:

1- رفع اجور العمال والتقليل من الضرائب .
2- ان يكون هنالك اشخاص يمثلون الحركة الوطنية في داخل المجلس الوطني ، من دون ان يكون تحديد لعددهم .
3- تعيين اشخاص يمثلون طبقة الفلاحيين الاوغنديين في المجلس الوطني [22].

استمرت العناصر الوطنية بمطالبها ، فالحركة الوطنية اتهمت الادارة البريطانية بالضغط على وزراء الكاباكا ، لاسيما رئيس الوزراء (ساموراي وامالا Samurai Wamala) للتنازل عن حقوق الاوغنديين في الاراضي ، لكي يتمكن المقيمون البريطانيين والشركات الرأسمالية الاجنبية والتجار الهنود من استغلال موارد البلاد كجزء من السياسة التي وضعتها الحكومة البريطانية في محمية اوغندا ، لاسيما ان الاخيرة كانت ترغب بشكل كبير بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من استغلال موارد اوغندا بطريقة اكبر من قبل، بسبب حاجتها الى تلك الموارد [23].

بسبب ضغط العناصر الوطنية ، عارض رئيس الوزراء ساموراي وامالا مشروع الأراضي الذي وضعته الادارة البريطانية في محمية اوغندا ، والذي يهدف الى توسعة كلية مكاريري ، واقامة تجارب زراعة القطن ، فضلاً عن منح اراضي للشركات الاجنبية ، لذلك اتهمته الادارة البريطانية باختلال قواه العقلية واصابته بالجنون ، وشكلت في العام 1946 لجنة من ثلاث اطباء لفحص حالته الصحية ، بعد ذلك اجبرته على الاستقالة [24].

على اثر تلك الاستقالة ، استدعت الادارة البريطانية رئيس الوزراء السابق مارتن لوثر ، والمعروف بولائه وتأييده للإدارة البريطانية وعينته رئيساً للوزراء في 23 اب 1946 ، واعد الشعب الاوغندي تعيين الاخير شرخاً لشعوره الوطني وسادت الاضطرابات مرة اخرى ، وقبل ان يتمكن رئيس الوزراء الجديد من الحصول على تصديق المجلس الوطني على قانون الاراضي تم اغتياله في 5 ايلول 1946 [25] ، على يد احد الاشخاص ويدعى (جورج وليم سنكاتوكا George Wiliam) ، اذ اطلق الرصاص عليه عندما كان يهم الدخول الى الكاتدرائية الانجليكانية في مدينة (نامبير يمبي Nambeer Yambii) وبأغتيال لوثر ووجود كولوبيا خارج سلطة الحكم [26] ، فقد حصلت اضطرابات في الدوائر الرسمية البريطانية ، والتي كانت الاخيرة تعد اولئك الرجلين من اخلص الاشخاص في دوائر الحكم في محمية اوغندا ، كان ذلك ضربة كبيرة وجهتها الحركة الوطنية الى الادارة البريطانية ، الامر الذي جعلها تعيد جميع حساباتها في محمية اوغندا [27].

بدأت الادارة البريطانية بعد ذلك باستعمال الاساليب التعسفية ، والضرب بيد من حديد ، اذ قبضت على مئات الافراد ونفتهم خارج اوغندا ، وكان على رأس المنفيين رئيس الوزراء السابق ساموراي ومالا ، والامير (سونا Sona) من العائلة الملكية والمعروف لدا الجماهير الاوغندية بأمير الشعب ، وعدداً من الشخصيات الوطنية منهم (وليم كاجوي William Kaguy) و (كريس موساكا Kris Musaka) و (يوسف Yuosuf) [28].

استمرت الادارة البريطانية في سياستها التعسفية ضد العناصر الوطنية ، اذ قامت بالفصل والابعاد عن كل من اشتبهت في اعتناقه وتأييده للآراء والافكار الوطنية ، وكان عدد الذين شملهم الفصل (14) شخص منهم مدير مدرسة سابق في منطقة (بودو Boudo) يدعى (ديفيد نادوب Daivd Dadob) ، وامين مكتبة المحكمة العليا (وليام سوني) ورئيس سكرتارية وكيل المحمية في كامبالا (جيمس موبندي) ، وبعض ملاكي الاراضي والاثرياء [29]، في ظل ذلك تم اجراء التحقيق مع سنك توكا , واكد مسؤوليته عن تنفيذ الاغتيال , لغرض انقاذ اوغندا من ايدي الخونة بحسب وصفه, وحكم عليه بالإعدام [30].

شكلت الادارة البريطانية على اثر عمليات الاعتقال والنفي ، لجنة تحقيقية برئاسة الحاكم العام في اوغندا جون هول ومعه عدداً من المسؤولين العسكريين والسياسيين في محمية اوغندا ، وبعد ذلك رفعة اللجنة تقريرها الى الادارة البريطانية

جاء فيه **" لقد تحلت قوات البوليس والقوات العسكرية بكل صبر ، ولم تطلق النار الا بعد ان وجدت انه ليس امامها الا ذلك السبيل للقيام بواجبها ، كما تضمن التقرير ان الحكومة وقوات البوليس اخذو على غرة ، اذ لم يكن لديهم المعلومات الصحيحة التي تساعد على معرفة وقوع الاضطرابات التي حدثت "** [31] ، ولغرض تفادي تكرار المظاهرات والاضطرابات اقترح رئيس الشرطة العسكرية البريطانية في محمية اوغندا (جون سميث John Smeth) ، ادماج المباحث الجنائية ومكتب المخابرات وضباط البوليس في ادارة واحدة ، وانشاء ما يمكن ان يسمى بالقسم المخصوص ، لتكون مهمته الاساسية تزويد السلطات الحاكمة بكل ما يدور بين افراد الشعب ، ومحاولة الحصول على معلومات كاملة عن كل نشاط معادي من شأنه ان يسبب المتاعب الى الادارة البريطانية ، ويعكر الجو العام في محمية اوغندا [32] .

قدمت الادارة البريطانية في 9 اب عام 1948 ، اقتراحات الى المجلس الوطني الاوغندي ، اذ زادت تلك الاقتراحات من صلاحيات الحاكم العام البريطاني على الصحافة والاجتماعات العامة ، كما عدلت قوانين الصحافة وبموجب تلك التعديلات ، اعطي للحاكم العام الصلاحية لتكليف كل صحيفة بنشر مقال او تقرير يجده الحاكم العام محتوياً على تفاصيل مشوهه او مخالفة للوقائع ليقوم بنشر تصحيح لما نشره ، وفي نفس الصحيفة التي نشرت المقال نفسها [33] ، وفي حال عدم تنفيذ الصحيفة لما ذكر فتتعرض لعقوبة تشمل صاحبها او رئيس تحريرها او الاثنان معاً بالغرامة او الحبس او كليهما ، وقد سجن الكثير من المحررين في الصحف منذ صدور ذلك القانون ، ولاشك ان تلك القوانين واللوائح قد ضيقت على نشاط الصحافة والحركة الوطنية في اوغندا ، فتلك القوانين خالفت قطعاً كل تقدم من شأنه تحقيق التطلعات الوطنية ، كما يمكن استعمالها في اي وقت لخلق جو من الارهاب [34] .

ولن تكون محاولة تكميم الافواه وتقييد الصحافة في اوغندا وشد الخناق على الحركة الوطنية ، الا عاملاً مشجعاً لازدياد الوعي الوطني وارتفاع اصوات الحركة الوطنية ، وتقوية روح المقاومة ضد الاستعمار البريطاني .

المبحث الثاني : انتفاضة عام 1949 :

كان لتلك الانتفاضة اسباب عدة تعود منها الى ما قبل عام 1949 ومنها :

1- استقالة رئيس الوزراء ساموراي وامالا في العام 1946 لرفضه قانون الاراضي .

2- مقتل رئيس الوزراء السابق مارتن لوثر ، والذي نتج عنه نفي ساموراي وامالا والامير سونا خارج اوغندا من دون اجراء محاكمة ، اذ توفيا في المنفى ، وتردد شائعات ان الادارة البريطانية هي من قامت بتدبير موتهم .

3- الاعتقالات والقتل وفرض القوانين التي حدت من حرية الصحافة ، وفرض القيود على النشاط الاقتصادي ، والتي قامت بها الادارة البريطانية ، واثرت بشكل كبير على الاوغنديين [35].

4- تحول رابطة الباتاكا الى حزب الباتاكا بعد احداث عام 1945 ، واصبح (جيمس ميتي Games Mite) رئيساً للحزب ، وتبنى الشعارات والمواقف الوطنية في محمية اوغندا .

5- اصدار الحكومة البريطانية الكتاب الابيض رقم (210) ، والذي يدعو الى قيام اتحاد شرق افريقيا البريطانية ، والذي يضم كل من (اوغندا وكينيا وتنجانيقا) [36] .

6- ضمان اجراء محاكمات عادلة للأوغنديين المنفيين خارج الاراضي الاوغندية ، فصلاً عن الغاء قانون الاراضي لعام 1945 .

7- اصدار المجلس الوطني قراراً في العام 1948 يقضي بحل حزب الباتاكا وغيره من الهيئات والمنظمات السياسية .

8- مطالبة المزارعين الاوغنديين ببيع محاصيلهم الزراعية بشكل مباشر للتجار ، بدلاً من بيعها للحكومة وبأسعار يحددها المزارعين ، وقد عبر عن تلك المطالب اتحادات الفلاحين والجمعيات التعاونية ، اذ تمكنو من جمع الاموال لإقامة محالج القطن الخاصة بالفلاحين الاوغنديين ، كما تعاقدو بشكل مباشر مع التجار لبيعهم المحاصيل الزراعية ، لكن الادارة البريطانية رفضت ذلك بشكل قطعي [37].

شهدت اوغندا بداية عام 1949 حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي ، وفي نيسان من العام نفسه ظهرت دعوات من بعض الشخصيات الوطنية والاحزاب السياسية الاوغندية ، والتي دعت الى اضراب عن العمل والقيام بمظاهرات عند قصر الكاباكا ، وبعد ان وصلت تلك المعلومات الى الكاباكا ، اصدر الاخير قراراً بمنع قيام تلك المظاهرات ، وابدى استعداده لمقابلة مجموعة من الشخصيات الوطنية والاطلاع على مطالبهم والسعي لتنفيذها بما يتلاءم مع الوضع العام في اوغندا ، وتفادي اي اضرابات او مظاهرات تؤثر على الحياة الطبيعية في اوغندا [38].

والتقى الكاباكا في 20 نيسان 1949 بمجموعة من الاشخاص ، والذين يمثلون الحركة الوطنية ، وقدم ممثلو الحركة الوطنية مطالبهم الى الكاباكا والحكومة البريطانية ، وتتلخص تلك المطالب بالاتي:

1- المطالبة بالحكم الذاتي ، واقامة حكومة وطنية ديمقراطية ينتخبها الشعب الاوغندي بشكل مباشر .

2- حل المجلس الوطني واجراء انتخابات جديدة لأعضائه.

3- تولي المزارعين الأوغنديين حلج محصول القطن بأنفسهم .

4- فتح التجارة الخارجية للتجار الاوغنديين .

5- اقالة الحكومة لأنها لا تعمل لصالح الشعب الاوغندي ، والعمل على تشكيل حكومة جديدة تلبي طموحات الشعب الاوغندي [39].

استجابت الادارة البريطانية في بداية الامر للمطلب الثالث فقط ، لكن اصحاب المحالج الاجنبية تدخلو لدى رجال الحكومة وشفعو لدى الادارة البريطانية واستجابت الاخيرة لمطلبهم ، فكان ذلك الرفض ضربة قوية وجهتها الادارة البريطانية للحركة الوطنية ، واستمرت في رفضها لجميع المطالب الشعبية ، والتي كان ينادي بها الشعب الاوغندي ، الامر الذي جعل الوضع في محمية اوغندا معرض الى الانفجار في اي وقت [40].

على اثر رفض الادارة البريطانية مطالب الحركة الوطنية ، قام عناصر من الاخيرة بالهجوم على السجون ، واطلقو سراح السجناء ، فضلاً عن القيام بالهجوم على منزل وزير المالية (جيمس او ساكو Jams awsaka) ، واعدوه هو المسؤول المباشر عن زيادة الضرائب ورفع الاسعار وتقليل الاجور ، والتي اضرت كثيراً بالمواطنين الأوغنديين وجعلهم في مستوى معاشي متدني [41].

كما اضرب العمال عن العمل ، واقتدى بهم الموظفين واضربو عن العمل ، ثم عمت جميع قطاعات الشعب الاوغندي ، وامتنع المزارعين عن تقديم الطلبات للإدارة البريطانية ، وقطع المتظاهرين اسلاك التلفونات وخربو سكك الحديد والمجاري العمومية في الاحياء التي يتركز فيها البريطانيون [42] ، كل تلك الاعمال والاضرابات قد اصابت المرافق العامة للدولة بشكل كامل ، لاسيما ان تلك الاضرابات صاحبتها بعض عمليات السلب والتهب للمحال التجارية ، كما توقفت بعض المستشفيات عن العمل بسبب اضراب الموظفين فيها عن العمل [43].

ولغرض ايقاف تلك المظاهرات والاضرابات والمد الوطني الكبير الذي اجتاح اغلب المدن الاوغندية ، الامر الذي جعل الادارة البريطانية تقوم بأنزال قوات الجيش البريطاني الى الشوارع بالدبابات والسيارات المدرعة ، في محاولة منها للسيطرة على الموقف واحتوائه قبل انتشاره في مختلف المدن الاوغندية [44].

كما ناشد الكاباكا موتيسا الثاني المتظاهرين بالعودة الى بيوتهم والمحافظة على النظام العام وانهاء مظاهراتهم ، كما حاول رئيس الوزراء الاوغندي (كاواليا كاجوا Kawalya Kajoa) من تهدئة المتظاهرين طالباً منهم الهدوء وانهاء المظاهرات والاضرابات والانصراف الى اعمالهم مؤكداً لهم الهم ان المشكلات الاقتصادية الناجمة عن قلة الاجور ورفع الاسعار وغيرها من المشكلات سيتم دراستها والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لها والكفيلة بأنهائها ، تلك الوعود والخطابات لم يكن لديها اي صدى او تأثير يذكر على المواطنين الاوغنديين ، الذين استمرو في انتفاضتهم واضرابهم ضد الحكومة ، مؤكدين انهم لن يتراجعو حتى تحقيق المطالب الوطنية ، والتي يسعون الى تحقيقها [45] وعلى اثر رفض الحركة الوطنية انهاء الاضراب ، استخدمت الادارة البريطانية القوة الصارمة وعزمت على انهاء الاضرابات واطلقت قوات الجيش والشرطة النار على المتظاهرين وقتلت عدداً كبيراً

منهم ، فضلاً عن جرح اخرين ، وقامت قوات الشرطة باعتقال المئات وزجهم في السجون ، كما اعلنت قوات الجيش الاحكام العرفية [46] .

واصدرت احكاماً عليهم تراوحت ما بين (14 و 15 و16 عاماً) ، مع الاشغال الشاقة ، كما لجئت الادارة البريطانية الى ايقاف نشاط الحركة الوطنية ، وحل عدد كبير من الهيئات والاتحادات الوطنية ،وكذلك نفت بعض قادة الحركة الوطنية الى جزيرة سيشل ، ولم تسمح لهم بالعودة الا بعد مرور مدة من الزمن [47] .

شكلت الادارة البريطانية بعد ذلك لجنة برئاسة الحاكم العام في محمية اوغندا جون هول ومعه عدداً من مساعديه ـ لغرض دراسة ومعرفة اسباب انتفاضة عام 1949 ، ووضع الحلول المناسبة لها ، وبعد مدة وجيزة قدمت تلك الجنة تقريرها الى الادارة البريطانية ، وبينت اسباب المظاهرات والاضرابات يعود الى :

1- ارتفاع الاسعار وغلا المعيشة يقابله انخفاض في الاجور ، والذي تسبب بمشاكل كبيرة لغالبية الشعب الاوغندي .

2- شعور غالبية الشعب الاوغندي بالغبن ، في الوظائف والمناصب والتمثيل في المجلس الوطني ، والسعي الى تغيير الواقع السياسي ، فضلاً عن التضييق الذي حصل على حرية الصحافة والاجتماعات العامة والمنظمات السياسية ، كل تلم الامور استغلها المتضررين وغيرهم لأثارة الاضطرابات والمظاهرات [48] .

اوصت اللجنة بما يلي :

1- انشاء مجلس استشاري واداري لتقديم الاستشارة والمساعدة الى الملك ، لغرض النهوض بالواقع السياسي والاقتصادي ، فضلاً عن السعي لتحقيق مطالب الشعب الاوغندي.

2- تحديد مدة بقاء رئيس الوزراء ووزير المالية بالمنصب لدة محدودة ، والعمل على تحسين الاوضاع الاقتصادية في محمية اوغندا [49].

الخاتمة

بالرغم من قيام الادارة البريطانية باتخاذ اجراءات عدة لمجابهة الانتفاضات التي حصلت في اوغندا ، لكن الاخيرة حققت واثبتت وجودها كقوى وطنية مناهضة للاستعمار البريطاني ، وعلى الرغم من عدم تمكن الانتفاضات من تحقيق مطالبها ، فضلاً عن عدم وجود قيادة موحدة تدير عملياتها ، كما انها افتقرت الى الدعم المالي الذي يمكنها من مواصلة نشاطها والسعي لتحقيق المطالب التي كانت تنادي بها ، الانها عدت الاساس الكبير الذي انطلقت منه الحركة الوطنية واخذ الوعي الوطني مجاله الكبير من الشعب الاوغندي ، كما انها استطاعت من تحريك الشعب

الاوغندي بجميع طبقاته ، اذ كانت الانطلاقة الاولى نحو تحقيق الاستقلال والتحرر من الاستعمار البريطاني.

الهوامش والمصادر

[1]() اقدم مؤسسة تعليمية عالية في اوغندا، انشئت في العام 1922، كمدرسة للتعليم الفني، باللغة الانكليزية والسواحيلية، وتوسعت فيما بعد واصبحت كلية في العام 1938، واصبحت اللغة الانكليزية هي اللغة الوحيدة فيها، وهدفها اعداد طلبة للالتحاق بجامعة لندن، وفي العام 1963، اصبحت جزءاً من جامعة شرق افريقيا، ثم اصبحت جامعة وطنية مستقلة في العام1970، وتضم عدداً من الكليات منها كلية الزراعة وكلية ادارة الاعمال وكلية العلوم وكلية الطب وكلية الهندسة وكلية التربية وكلية الحقوق وكلية العلوم الصحية وكلية الطب البيطري. للمزيد ينظر:

-https // ar . Wikipedia . org .

(2) John battle , the nyoro stets , oxford university , London , 1971 , p .150 .

(3) Ibid , p . 151 .

(4). F . O ، 19767 \ 33\ Uganda ، 1947 ، p .3 .

(5) جون جنتر ، داخل افريقيا ، ترجمة حسن جلال العروسي ،ج2، مكتبة الانجلو المصرية لطباعة والنشر ، القاهرة ، د- ت ، ص 418.

(6) المصدر نفسه ، ص 419

(7) احمد ابراهيم دياب , لمحات من التاريخ الافريقي الحديث ، دار المريخ للطباعة والنشر ، السعودية الرياض ، (د : ت) ، ص225.

(8) Gonvincent, contours of change Agrerian law in colonial Uganda 1895 1962 , 1977, p .93.

(9) رؤوف عباس حامد ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر ، كلية الآداب جامعة القاهرة ، د- ت ، ص123 .

(10) عبد الحميد البطريق واخرون، افريقيا حلم الاستعمار البريطاني ، دار المعارف مصر , (د – ت) ، ص183.

(11) محمد عبد المنعم يونس، اوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني ، دار القلم للطباعة والنشر ، مصر ، 1960 ، ص200.

(12) ولد في العام 1924 في كامبالا ، درس في مدارس الارساليات المسيحية ، وتولى عرش اوغندا في العام 1939 ، ولم يكن بالغ السن القانوني ، اكمل دراسته في جامعة كمبردج في بريطانيا ، بعد بلوغه السن القانوني تولى زمام الحكم رسمياً ، كان عهده مليء بالأحداث السياسية والامنية والاقتصادية في اوغندا ، منها حدوث انتفاضات ضد السلطات البريطانية وظهور الاحزاب السياسية ، فضل عن حدوث خلاف بينه وبين الحاكم البريطاني العام في اوغندا ، والذي على اثره تم نفيه الى بريطانيا وبقى هناك ما يقارب السنتين ، والحدث الاهم

في عهده هو حصـول اوغندا على الاسـتقلال الوطني من الاسـتعمار البريطاني ، واصـبح بعد الاســـتقلال اول رئيس جمهورية ، وتوفي في العام 1969 ، للمزيد ينظر : فراس البيطـار ، الموسوعة
السياسية والعسكرية ، ج 3 ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان الاردن (د : ت) ، ص994 .

(13) محمود السـيد ، تاريخ افريقيا القديم والحديث، مؤسـسـة شـباب الجامعة للنشـر والتوزيع ،الاسكندرية مصر ،2006، ص140.

(14) عبد الحميد البطريق واخرون، المصدر السابق ، ص 183

(15) محمد عبد
المنعم يونس ، المصدر

(16) عبد الحميد البطريق واخرون، المصدر السابق ، ص 184 .

(17) جون جنتر, المصدر السابق , ص420.

(18) Steven fireman, African History , London , 1978 , p .511.

(19) ولد في العام 1895 في مدينة مانشـــستر شـــمال بريطانيا، درس في المدارس الدينية، وبعدها التحق في الجيش البريطاني في الهند في العام 1919، ثم انتقل ضـمن الجيش البريطاني في شرق افريقيا وعين حاكماً عاماً على اوغندا في العام 1945، واستمر في منصبه حتى العام 1952توفي في العام 1980 للمزيد ينظر :

-Encyclopedia , Britannica op .cit , p. 780.

(20) جون جنتر, المصدر السابق , ص421.

(21) محمد عبد المنعم يونس ، المصدر السابق ، ص 200 .

(22) محمود شاكر , اوغندا ، مكتبة الفتح للنشر والتوزيع ، دمشق ، 1973 , ص46 .

(23) محمد عبد المنعم يونس ، المصدر السابق ، ص 201 .

(24) حمدي حافظ و محمود الشرقاوي ، افريقيا في طريق الحرية ، دار القاهرة للنشر والتوزيع (د \ت) ، ص35.

(25) عبد الحميد بطريق ،المصدر السابق،ص184.

(26) علي أي مزروعي ومايكل تايدي ، القومية والدول الجديدة في افريقيا ، ترجمة شـــاكر نصيف لطيف، ج1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق بغداد ،1990 ، ص244.

(27) المصدر نفسه، ص 245.

(28) Kevin shillington , Encyclopedia of African history , London , 2004 , p. 1620 .

(29) S .r.karugire ,History of Uganda ’ London ’ 1980 , p .145.

(30) عبد الحميد بطريف واخرون ،المصدر السابق، ص185.

(31) محمد عبد المنعم يونس ، المصدر السابق ، ص 202 .

(32) S .r.karugire ,Op ,cit p .146.

(33) محمد عبد المنعم يونس ، المصدر السابق ، ص 203 .

(34) خالد عبد الرحمن الفواز ، التحولات السياسية في القارة الافريقية وتأثيراتها السلبية ، مجلة قراءات افريقية ، العدد الثالث عشر ، القاهرة ، 2012 .

(35) عبد الحميد البطريق واخرون، المصدر السابق ، ص185.

(36) رأفت غنيمي السيخ ،المصدر السابق، ص195.

(37) J.D. fage ,Africa her Past , oxford university , London , 1971 , p .68 .

(38) ماهر شـــعبان ، دراســـات وبحوث في تاريخ افريقيا الحديث والمعاصـــر ، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع ، جامعة الاسكندرية مصر ، 2013 .

(39) J.D. fage , OP, citp .68 .

(40) محي الدين محمد، تطور الحركة الوطنية في اوغندا، مجلة الدراســـات الافريقية، العدد الثالث عشر، مركز البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 1984، ص 34.

(41) Goane Herbert , the British in Uganda , university , oxford , 1983 , p . 83 .

(42) محي الدين محمد ، المصدر السابق ، ص 35 . ،

(43) حسان حقي ، افريقيا بلاد الامل والرخاء ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، 1982 .

(44) S .r.karugire , op . cit , p .147.

(45) محمد عبد المنعم يونس ، المصدر السابق ، ص204.

46) محي الدين محمد ، المصدر السابق ، ص 36 .

(47) Goane Herbert , op , cit , p 48 .

(48) محمد عبد العزيز اســحاق ، فرســان شــرق افريقيا ، مجلة نهضــة افريقيا ، العدد الرابع والخمسين ، القاهرة ، 1962 ، ص 140 .

(49) المصدر نفسه ، ص141 .